الأنباء
الخميس 26 يونيو 2014

أرباح جيدة من "صحارى".. وعموميتها توزع 10٪ نقدا على مساهميها

«مجموعة الأوراق» نحو التخارج من إحدى شركاتها

محمود فاروق

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الأوراق المالية علي العوضي أن الشركة تدرس التخارج من إحدى شركاتها، مبينا أن الشركة لا تمانع أبدا من التخارج من أي استثمار مادام أنه قام بتحقيق عوائد استثمارية جيدة.

وقال العوضي خلال تصريحاته للصحافيين على هامش انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت بحضور 82,5٪ من مساهميها، ووافقت على توزيع 10٪ أرباح نقدية، أنه خلال العامين الماضيين، حاولت الشركة أن ترسم استراتيجية وسياسة جديدة للشركة وهي التوجه نحو الاستثمارات المباشرة التي تديرها الشركة وليس الغير، مسببا ذلك إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية أصبح غير مشجع.

وأضاف العوضي أن سوق الكويت للأوراق المالية يحتاج إلى إعادة نظر من قبل الجهات الرقابية، لأن القرارات التي تقوم بإصدارها هيئة أسواق المال تساهم في جعل السوق طاردا للاستثمارات، موضحا أنه مهما انتعش السوق وحققت الشركات أرباح فإن البيئة طاردة والسبب هذه القرارات.

وأشار العوضي إلى ان الشركة استحوذت في العام الماضي على 66٪ من شركة الجزيرة العقارية، حصة المجموعة فيها تبلغ 20٪ والبقية لعملاء الشركة، وهذه الشركة تملك منتجع صحارى، موضحا ان من المنتظر تحقيق بوادر أرباح جيدة ابتداء من العام المقبل.

وأوضح أن جزء من أرض المنتجع وتبلغ 10 آلاف متر مربع لها ترخيص للاستغلال التجاري، وتقوم الشركة الآن بتطويرها، مبينا انه تم إطلاق مشروع «مروج» التابع لهذه الأرض وهو عبارة عن سلسلة من المطاع نتوقع افتتاحها خلال نوفمبر القادم، متوقعا تحقيق أرباح وعوائد مجزية للشركة من خلال هذا المشروع ابتداء من العام القادم وستنعكس إيجابا على ميزانية «مجموعة الاوراق».

من اليمين علي العوضي خلال ترؤسه عمومية مجموعة الأوراق المالية (أسامة أبوعطية)

العوضي: الشركة تحتفظ بـ 22,6 مليون دينار أرباح مرحلة تعكس متانة وضعها المالي

وذكر العوضي أن الشركة الكويتية القطرية التي تمتلك فيها «مجموعة الاوراق» 40٪ من إجمالي أسهمها، وتمتلك «الكويتية القطرية» شركة استثمارية تمتلك بدورها مشروعين عقاريين في «اللؤلؤة»، وهذين المشروعين متوقفين منذ 8 أعوام تقريبا، ونحاول الآن إعادة هيكلة الشركة للمضي قدما في المشروعين، مؤكدا على أن «مجموعة الاوراق» تتلقى العديد من عروض التخارج من استثماراتها ولا يمنع من القيام بذلك طالما أنه يحقق الفائدة الاستثمارية المرجوة لها.

من جانب آخر أشار العوضي إلى أن أرباح العام الماضي والبالغة 3,3 ملايين دينار كان جزء منها نتيجة تخارج من عقار في المملكة العربية السعودية، مضيفا أن الشركة قامت بتوزيع أرباح من أرباحها المرحلة دون أن تحقق بالفعل أرباح في ميزانية 2012، وذلك نتيجة لعملية تنظيف مجموعة من استثماراتها، مشيرا إلى أن هذه الاستثمارات كانت عن طريق صناديق ملكية خاصة موجودة في البحرين والكويت. واكد العوضي على أن الشركة اصبحت متطابقة مع معايير الحوكمة بنسبة 99٪ ولا توجد أي مشاكل في هذا الأمر.

وفي كلمته في تقرير مجلس الإدارة، قال العوضي أن إجمالي الاستثمارات المحلية يبلغ 74,158 مليون دينار وتنقسم إلى استثمارات مدرجة بقيمة 34,373 مليون دينار واستثمارات غير مدرجة بقيمة 4,449 مليون دينار، واستثمارات عقارية بقيمة 4,756 مليون دينار، واستثمارات في شركات زميلة وتابعة غير مجمعة بقيمة 27,578 مليون دينار، واستثمارات في صناديق محلية وسندات بقيمة 3 ملايين دينار.

وما زالت الشركة تحتفظ بأرباح مرحلة قيمتها 22,607 مليون دينار مما يعكس متانة الوضع المالي لها وقدرتها على الاستمرارية وتخطي الأزمات الاقتصادية، فيما يبلغ إجمالي الاستثمارات الخارجية 20,127 مليون دينار وتنقسم لاستثمارات مدرجة بقيمة 3,627 ملايين دينار واستثمارات غير مدرجة بقيمة 7,193 ملايين دينار، واستثمارات عقارية بقيمة 8,403 ملايين دينار، واستثمارات في شركات زميلة وتابعة غير مجمعة بقيمة 872,005 ألف دينار، واستثمارات في صناديق خارجية بقيمة 30,5 ألف دينار.

وقال العوضي: بلغ إجمالي إيرادات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31ـ3ـ2014 مبلغا قدره 8,912 ملايين دينار مقارنة مع العام السابق والبالغ إجماليها 1,393 مليون دينار، أي بنسبة زيادة بلغت 539,5٪ مقارنة بالسنة الماضية.

وأضاف العوضي: بلغ ربح الشركة قبل حصة الأقلية 3,391 ملايين دينار في حين كانت خسارة الشركة قبل حصة الأقلية في 2013 مبلغ 4,672 ملايين دينار، وبلغ صافي ربح الشركة الأم 3,392 ملايين دينار ما يعادل 13,3 فلسا للسهم، مقارنة بـ 2013 عندما بلغت الخسارة 4,672 ملايين دينار ما يعادل 18,3 فلسا للسهم.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 59,976 مليون دينار بينما بلغت 55,019 مليون دينار في 2013، ويعزى الارتفاع بحقوق المساهمين بشكل رئيسي للزيادة في الأرباح المرحلة الناتجة عن صافي الربح بمبلغ 3,392 ملايين دينار، وانخفاض رصيد خسارة التغير التراكمي للقيمة العادلة الخاص بالاستثمارات المتاحة للبيع بمبلغ 2,907 مليون دينار.

ومن جانب آخر وافقت الجمعية العمومية على جميع بنود أعمالها التي تضمنت تقرير مجلس الإدارة وإبراء ذمة مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

قيمة المبيعات بلغت 355 مليون دينار

«الوطني»: تراجع العقار في مايو ردة فعل للأداء الاستثنائي في أبريل

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان قطاع العقار الكويتي شهد تراجعا في قيمة المبيعات وعدد الصفقات العقارية خلال مايو كردة فعل طبيعية للأداء الاستثنائي الذي شهده خلال شهر أبريل.

لكن على أساس سنوي، استطاع القطاع أن يحافظ على قوته خلال مايو، حيث بلغت قيمة المبيعات العقارية 355 مليون دينار، مسجلة زيادة بواقع 24٪ على أساس سنوي، كما ارتفعت أيضا المبيعات في كل القطاعات.

ومع اقتراب نهاية الربع الثاني، يبدو ان قطاع العقار الكويتي قد سجل أداء قويا خلال النصف الأول من العام 2014، إذ ارتفعت المبيعات العقارية بواقع 30٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2013.

وقال التقرير ان قيمة المبيعات في القطاع السكني بلغت 170 مليون دينار في مايو، بزيادة بلغت 15٪ سنويا.

ولا يزال عدد الصفقات الذي بلغ 462 صفقة خلال مايو منخفضا مقارنة بعدد الصفقات في مايو من العام الماضي، الأمر الذي قد يعكس الانخفاض في عدد الوحدات السكنية.

ومن ناحية المناطق، فقد استحوذت محافظة الأحمدي على 35٪ من كل الصفقات، تتبعها محافظة مبارك الكبير بحصة بلغت 24٪ وحولي بنسبة بلغت 15٪. وقد شكلت القسائم 57٪ من كل عمليات البيع والشراء في القطاع السكني.

وبين التقرير استقرار مبيعات قطاع الاستثمار عند 145 مليون دينار في مايو، مسجلة ارتفاعا بواقع 41٪ على أساس سنوي. كما شهد القطاع تراجعا في عدد الصفقات بواقع 22٪ على أساس سنوي لينخفض إلى 136 صفقة.

ومع انخفاض عدد الصفقات وارتفاع قيمتها، فقد ارتفع متوسط حجم الصفقة خلال مايو ليصل الى 1,1 مليون دينار.

ويستمر هذا القطاع في النمو على خلفية زيادة الطلب، وذلك نتيجة اعتبار الكثير من المستثمرين العقار بديلا استثماريا جذابا. وقد شكلت المباني الكاملة 48٪ من إجمالي الصفقات في قطاع الاستثمار.

وتبعتها الشقق الفردية التي شكلت 37٪ من إجمالي الصفقات، والتي كان معظمها في منطقة المهبولة، ثم القسائم التي شكلت حصتها نسبة 10٪.

وارتفعت مبيعات القطاع التجاري بواقع 12,5٪ على أساس سنوي لتصل الى 40 مليون دينار في مايو، حيث تم تسجيل 10 صفقات بلغت قيمة اثنين منها كل على حدة 7,5 ملايين دينار.

وتعتبر طبيعة المبيعات الشهرية في هذا القطاع متقلبة، فبينما شهد القطاع ركودا في النشاط في بداية العام، إلا أنه من المتوقع أن يسجل القطاع أداء قويا خلال العام 2014.

وفيما يخص بنك الائتمان الكويتي، فقد بلغت قيمة القروض المقررة 551 قرضا، لتصل قيمتها الى 33 مليون دينار خلال مايو، مسجلة انخفاض بواقع 16٪ على أساس سنوي.

وقد شهد العام الماضي نشاطا كثيفا، على الرغم التباطؤ الملحوظ الذي شهدته بضعة الأشهر الأخيرة في عملية توزيع الأراضي السكنية. وقد بلغت قيمة القروض المنصرفة 16 مليون دينار بزيادة بلغت 60٪ على أساس سنوي.

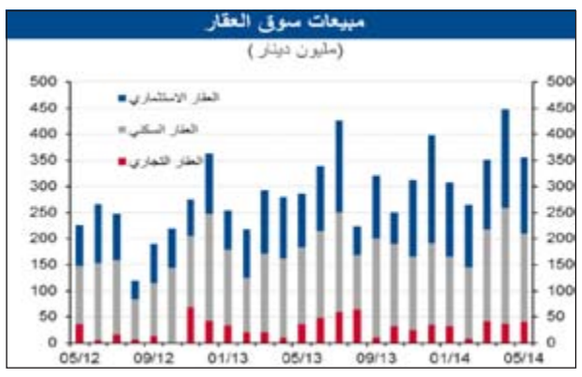

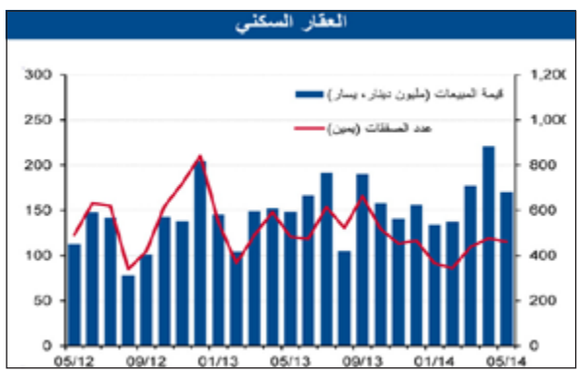

عموميتها وافقت على توزيع 45٪ نقدا و5٪ منحة وانتخبت مجلس إدارة جديدا

الدبوس: «بوبيان للبتروكيماويات» تستهدف نمو أرباحها 70٪

أحمد مغربي

قال نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة بوبيان للبتروكيماويات دبوس مبارك الدبوس أن الشركة في المراحل النهائية لوضع إستراتيجية طموحة للسنوات الخمس المقبلة تستهدف خلالها تحقيق نمو في الأرباح بمقدار 70٪ من خلال توسيع استثماراتها سواء المحلية والخارجية، لافتا إلى أن الشركة تعمل على زيادة أرباح استثماراتها بعيدا عن شركة «ايكويت» لتقليل المخاطر حيث تمثل «ايكويت» وحدها ما يقرب من 80٪ من إجمالي أرباح الشركة تجنبا لأي مخاطر قد تحدث مستقبلا.

وطالب الدبوس في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية التي عقدتها الشركة أمس بنسبة حضور بلغت 77,87٪، مؤسسة البترول الكويتية بمزيد من المشاركات للقطاع الخاص في مجال البتروكيماويات، مشيرا إلى أن المؤسسة تسير ببطء شديد في إنجاز ما لديها من مشاريع متعلقة بمجال البتروكيماويات وعلى رأسها مشروع الاوليفينات الثالث والعطريات الثاني، مضيفا أن دولا تزامنت معنا في التفكير في مشاريع البتروكيماويات تقوم بالإنتاج حاليا بينما لاتزال الكويت في طور الدراسات، لافتا إلى أن مؤسسة البترول عليها أن تسارع في طرح مشاريعها. وأشار الدبوس الى أن الشركة في طور الدراسات النهائية لاحدى الفرص الكبرى بأميركا، مؤكدا أن التمويل لهذه الصفقة سيكون من خلال الشركة والاقتراض معا، مبينا أن الشركة نجحت في تخفيض القروض بشكل كبير خلال السنوات الماضية.

وقال دبوس الدبوس في كلمته بالتقرير السنوي لمجلس الإدارة أن أسعار البتروكيماويات استمرت بالثبات الأمر الذي أدى لاستمرار نمو الأداء الإيجابي لاستثماراتنا في شركتي إيكويت للبتروكيماويات (إيكويت I) والشركة الكويتية للأوليفينات (إيكويت II) حيث بلغت حصة شركة بوبيان للبتروكيماويات من التوزيعات النقدية للشركتين ما مجموعه نحو 30,65 مليون دينار عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 مقارنة مع ما مجموعه 26,6 مليون دينار للعام السابق، وتعتبر أرباح مجموعة شركات إيكويت متميزة بجميع المقاييس.

دبوس الدبوس ومحمد البحر خلال الجمعية العمومية (أسامة أبو عطية)

أرباح «إيكويت» تمثل 80٪ من أرباحنا السنوية.. ونسعى إلى زيادة استثماراتنا الخارجية لتقليل المخاطر

«مؤسسة البترول» تسير ببطء شديد في إنجاز ما لديها من مشاريع متعلقة بمجال البتروكيماويات

وذكر الدبوس أنه استمرارا لإستراتيجية الشركة القائمة على تعظيم العوائد من شركاتها التابعة والزميلة فقد قامت شركة منى نور للصناعات البلاستيكية (MNPI) في صحار خلال العام المنصرم بإضافة خط جديد لإنتاج أنابيب PE وPP متعددة الجدران ذات الاستخدامات التي تتطلب مزايا خاصة والذي يعتبر خطا فريدا من نوعه على مستوى الوطن العربي الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن الإنتاج التجريبي بمصنع صحار بدأ خلال العام الماضي، حيث من المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري خلال شهر يوليو 2014، في حين يتم حاليا الانتهاء من إنشاء مصنع جديد في مدينة صلالة من خلال شركة منى نورـ صلالة المحدودة التي تم تأسيسها لهذا الغرض، حيث من المتوقع التشغيل التجاري للمصنع قبل نهاية العام 2014، إذ سيتم تصنيع أنابيب PE و PVC أحادية الجدار لتغطية السوق الجنوبي لسلطنة عمان إضافة إلى الأسواق الأفريقية إن شاء الله.

من جهة أخرى، وتماشيا مع الاستراتيجية العامة فإن الشركة ما زالت تسعى للقيام باستحواذات على حصص مؤثرة في شركات تشغيلية قائمة، بل وحتى النظر في تأسيس شركات جديدة في قطاع البتروكيماويات في حال وجود نسبة تفاضلية لمثل هذه الاستثمارات. وعلى صعيد المطلوبات، ذكر الدبوس أن الشركة استمرت في تخفيض مجموع مديونيتها بمبلغ 22,4 مليون دينار خلال السنة المالية المنتهية في 2014/4/30 أو ما يقدر بـ 64 مليون دينار خلال الأعوام الأربعة الماضية، وعليه أصبح حجم مديونية الشركة في مستويات أقل مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية.

وبين الدبوس ان الشركة استطاعت تحقيق أرباح صافية خلال السنة المالية المنتهية في 30 ابريل 20141 بلغت 27,32 مليون دينار أي ما يعادل 57,2 فلسا للسهم الواحد قبل استقطاع الاحتياطيات والتوزيعات مقارنة بأرباح بلغت 26,2 مليون دينار أو ما يعادل 54,68 فلسا للسهم الواحد للعام الماضي (أي بنمو صافي الأرباح مقداره حوالي 4,6٪) في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 286,9 مليون دينار مقارنة بحقوق المساهمين بنهاية العام الماضي التي بلغت 278,7 مليون دينار، وعليه يكون العائد على حقوق المساهمين 9,5٪ وعلى إجمالي الموجودات 6,9٪.

ونظرا للنمو المستقر في أداء الشركة وتوافر السيولة اللازمة فقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة 45٪ وأسهم منحة بنسبة 5٪ (أي 5 أسهم لكل 100 سهم) عن السنة المالية المنتهية في 2014/4/30.

وفي حال الموافقة على مقترح التوزيعات المذكور تكون إجمالي التوزيعات النقدية على المساهمين منذ التأسيس وحتى الآن قد بلغت 468 فلسا فيما تكون توزيعات أسهم المنحة حوالي 25٪. أما على الصعيد الإداري فقد تم التوصية بمنح السادة أعضاء مجلس الإدارة مكافأة مالية مماثلة لتلك التي اعتمدت في العام السابق وتبلغ في اجماليها ـ/75,000 د.ك أي بمعدل ـ/15,000 د.ك للعضو الواحد. وذكر الدبوس انه في ظل النمو المضطرد من خلال التوسعات الإقليمية للشركة وكذلك تماشيا مع متطلبات الحوكمة من الجهات الرقابية فقد عين مجلس الإدارة مستشارا متخصصا لدراسة وعمل التوصيات اللازم تطبيقها لتصبح الشركة مستوفية لمتطلبات الحوكمة السليمة، حيث بدأ المجلس بإقرار بعض من تلك التوصيات والتي سيتم استكمالها خلال العام 2014.

وافقت الجمعية العمومية العادية على جميع بنود جدول الأعمال حيث صادقت على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في 30 ابريل 2014 وسماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المذكورة، وأقرت الجمعية توزيع أرباح نقدية بواقع 45٪ واسهم منحة بنسبة 5٪، وأقرت توصية مجلس الإدارة باعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية بمعدل 15 ألف دينار للعضو الواحد.

وانتخبت الجمعية العمومية أعضاء لمجلس إدارة الشركة للثلاث سنوات وهم كالتالي: خالد الغانم ودبوس الدبوس وسعود عبدالعزيز البابطين وخالد المريخي وسعد الحنيان.

وصادقت الجمعية العمومية غير العادية للشركة على عدد من المواد الرئيسية للنظام الأساسي لكي تتواكب مع المتطلبات القانونية لقانون الشركات الجديد وقواعد الحوكمة التي تفرضها هيئة أسواق المال، وتمت زيادة رأسمال الشركة بمقدار 2,4 مليون دينار وهو ما يمثل ما نسبته 5٪ ليصبح 50,9 مليون دينار.

مرزوق الغانم.. شكراً

قدم دبوس الدبوس الشكر إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المستقيل مرزوق علي الغانم عن كل ما قدمه من جهود متميزة وأداء متقن خلال رئاسته لمجلس إدارة الشركة طوال الـ 18 عاما الماضية.

لدعم القطاع الصناعي بـ 972 مشروعا

تمويلات «البنك الصناعي» قاربت المليار دينار منذ تأسيسه

عقدت الجمعية العامة العادية لبنك الكويت الصناعي اجتماعها الحادي والأربعين بمقر البنك، حيث اطلعت على جدول الأعمال وتمت مناقشة بنوده واعتمادها.

واستعرض عبدالمحسن يوسف الحنيف رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك خلال عام 2013، وتمت المصادقة عليه، كما استمعت الجمعية العامة لتقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة على الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31.

ومع نهاية عام 2013 وصل إجمالي موجودات البنك إلى 653,385 مليون دينار، وبلغ إجمالي حقوق المساهمين حتى نهاية العام الماضي 222,323 مليون دينار، محققا أرباحا صافية عن العام نفسه بقيمة 9,063 مليون دينار.

ووافقت الجمعية العمومية لمساهمي البنك في اجتماعها على توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2013 بواقع 30٪.

وصرح عبدالمحسن الحنيف بأن البنك الصناعي قد واصل في عام 2013 دوره البناء في تمويل المشاريع الصناعية وتشجيع الاستثمار الصناعي، فلقد منح 40 قرضا ميسرا لمشروعات صناعية مختلفة بقيمة 34 مليون دينار، بلغت كلفتها الإجمالية 51,6 مليون دينار، وبهذا يصبح عدد المشاريع التي مولها البنك منذ تأسيسه حتى نهاية 2013 لدعم القطاع الصناعي 972 مشروعا وبلغت الالتزامات المالية 972,9 مليون دينار من إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية، والتي بلغت 1,9 مليار دينار بما يمثل نسبة 45,1٪ من إجمالي تكلفة المشروعات الصناعية.

الخدمات المصرفية

وفيما يخص جانب الخدمات المصرفية فقد تركزت سياسة البنك في توفير خدمات التمويل التجاري على الفرص التمويلية المتاحة في السوق المحلي، لتقديم خدمات التمويل لرأس المال العامل بالمنشآت الصناعية الكويتية، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية اخرى قصيرة الأجل، بما يحقق للمنشآت الصناعية العاملة القدرة والكفاءة التشغيلية المطلوبة لأداء دورها الصناعي المطلوب لتدفق منتجاتها إلى السوق الكويتي والخارجي، وفي هذا المجال فإن قاعدة عملاء البنك في نشاط التمويل التجاري.

وسجلت التمويلات التجارية في 2013 رصيد بلغ 153,98 مليون دينار والتسهيلات غير النقدية 76,2 مليون دينار.

المحافظ المالية

وعلى صعيد إدارة البنك للمحافظ المالية المتخصصة فلقد زادت محفظة تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة نشاطها في تقديم خدماتها التمويلية الموجهة للشباب الكويتي لإقامة أنشطة حرفية منتجة، ومشاريع صغيرة مجدية، فلقد وصل متراكم إجمالي المشاريع الممولة 22 مشروعا لعام 2013، موزعة على قطاعات مختلفة بلغت نسبة التمويل بها 69,9٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع التي بلغت قيمتها 1,7 مليون دينار وبلغت قيمة تمويل المحفظة 1,2 مليون دينار.

أما فيما يخص متراكم التزام المحفظة بتمويل المشاريع الصغيرة منذ إنشائها وتشغيلها في عام 2001 وحتى نهاية 2013 فلقد وصل عدد 593 مشروعا بلغت تكلفتها الاستثمارية 64,9 مليون دينار وبلغ إجمالي حجم التمويل 44,6 مليون دينار.

أما بخصوص محفظة التمويل الزراعي، فقد واصلت نشاطها المميز في تقديم القروض الزراعية لمشاريع إنتاجية مختلفة من ضمنها مشاريع لتنمية الثروة الحيوانية والسمكية في البلاد.

مشروعات صناعية

ففي عام 2013 مولت المحفظة 23 مشروعا بقروض وصلت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية 3,7 ملايين دينار وكانت مساهمة المحفظة في التمويل الزراعي بقيمة 1,6 مليون دينار بنسبة 43٪ من إجمالي التكلفة.

وبذلك يكون تمويل المحفظة منذ إعادة تشغيلها عام 2001 حتى نهاية عام 2013 بعدد 449 مشروعا زراعيا بلغت تكلفتها الاستثمارية اكثر من 133,4 مليون دينار وبلغت مساهمة المحفظة في هذه المشاريع مبلغا وقدره 86 مليون دينار.

وتواصل محفظة تمويل الصناعة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، نشاطها في عام 2013 بمنح التمويل الصناعي، حيث منحت مشروعين صناعيين، حيث بلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية نحو 2,4 مليون دينار، بينما بلغت قيمة إجمالي التمويل اكثر من 35,2 مليون دينار وذلك خلال الفترة من عام 2008 عند تشغيل المحفظة وحتى نهاية عام 2013.

عبدالمحسن الحنيف